المحاضرة الثامنة والأخيرة:

ماستر 1 – مادة المنهجية – قانون قضائي

3/ المذكرات والرسائل والمجلات :

مقدمة: بالإضافة إلى الكتب والمؤلفات والنصوص القانونية فإن المراجع التفسيرية تلعب دورا كبيرا في تموين الباحث بما يحتاجه من مادة علمية وعلى رأس هذه المراجع تأتي الرسائل الجامعية بتراكمها وانتشارها في مختلف الجامعات الجزائرية والأجنبية لتقدم رصيدا ممتازا للطالب الباحث، ناهيك عن البحوث التي تنشر في المجلات والدوريات المحكمة والمعتمدة.

أ/الرسائل الجامعية:

ونقصد بها رسائل الماجيستير ورسائل الدكتورة وأيضا مذكرات الماستر إذا استوفت شروط البحث العلمي والتحكيم الموضوعي والنزيه وقد أتاحت صيغة ديسبايس الجامعية فرصة مواتية للإطلاع إلكترونيا على هذه الأطروحات ليس في الجزائر فحسب إنما في مكتبات الدول العربية والأجنبية.

هذا وأن قيمة هذه الدراسات تكمن من جهة في تخصصها، وفي الوقت الذي أخذته من صاحبها في البحث والدراسة، هذا فضلا على أنها أعدت تحت إشراف مؤثر علمي. ولكن الأهم من ذلك كله كانت محل تقييم ومناقشة من لدن خبراء قانون متخصصين. مع التنبيه إلى نفس الظوابط التى سقناها سابقا بخصوص تفضيل المراجع إذ يعطى الأولوية في هذا الصدد في أحدث دراسة نوقشت، وللتقدير التي لاقته وليس هنالك مانعا أيضا الانطلاق من المؤاخذات التي قدمت بشأن هذه الدراسة.

ومع الانتشار الواسع للغة الإنجليزية فإننا في الكثير من الأحيان نكون أمام تحدي الإعتماد على الرسائل بهذه اللغة، حينها يجب التحري من بعض التقاليد الأنجلوسكسونية، ومحاولة تكييفها مع طرق البحث اللاتينية التي نعتمدها في بلادنا. وفي كل هذه الأحوال يتعين علينا إحترام الأمانة العلمية، وعدم سرقة مجهود الآخرين بتوثيق ماستعرناه منهم.

هذا وأن إعتماد هذه الرسائل قد يكون لبناء الخطة، وفي هذه الحالة يجب الرجوع إللى مقدمة البحث وفهرسته، والعناوين التي تضمنها.أو قد يكون لإثراء ودعم معلومات البحث ومادته العلمية وهنا علينا تحديد الجزء المرغوب أخذ منه الفكرة.

ب/المجلات والدوريات:

هي في العموم تتضمن بحوث ودراسات ولكنها قصيرة من حيث الحجم، هناك مجلات عامة في القانون المدني والتجاري والجنائي ومجلات خاصة بتخصص دقيق كمجلة قانون المنافسة والإستهلاك ومجلة البيئة ومجلة القانون المقارن...

وعلى مستوى كليتنا فإنه يجب التبيه على التصنيف الآتي للمجلات الموجودة بها.

*** المجلات الأجنبية:**

- المجلة النقدية للقانون المدني.
- المجلة السداسية للقانون الإقتصادي.
- المجلة الفرنسية للقانون الإداري.
- مجلة القانون الأوروبي.
- مجلة القانون الدولي الخاص

*أما عن المجلات العربية: فنؤكد على وجود مجلة الحقوق الكويتية وبصفة منتظمة من 1987 إلى 2007.

مع وجود أعداد غير منتظمة لمجلة التحكيم اللبنانية.

***المجلات الجزائرية:**

- المجلة الجزائرية للعلوم السياسة والإقتصادية بجامعة الجزائر.
- مجلة الإدارة.
- مجلة المحكمة العليا
- مجلات كلية الحقوق الجزائرية ورأسها مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان.
- مجلات المخابر وهي عديدة متنوعة منها عللى سبيل الذكر مجلة القانون المقارن ومجلة قانون البحري ومجلة الحريات والحقوق ومجلة القانون المتوسطي و مجلة قانون الخاص الأساسي.

هذه كانت محاضرات مختصرة عن الورشة التكوينية التي كان من المفروض أن تتم بالمكتبة، لكن الظرف القاهر الذي نعيشه دفعنا لتقديم هذه العصارة لعلها تنير درب باحث الماستر، وتمكنه من تجاوز بعض العقبات التقنية والفنية في هذا المجال.

وعلى التو فإنني أقدم لكم بعض نماذج الأسئلة التي طرحت سلفا ومطلوب الرجوع إليها، هي لا تتكر و لمن قد تعطي الطالب صورة عن الأسئلة المحتمل طرحها في الإمتحانات

- **التصور الأول:**

- إختر موضوعا أو عنوانا وضع له الإشكالية المناسبة والمخطط التصميمي الذي على هديه تضع خطة بحثك؟
- إختر موضوعا وحدد منهج البحث الأنسب له وحدود ونطاق دراسته؟
- إختر موضوعا وصغ لنا فيه مقدمة تحدد فيها مبررات وأهدافها وحدودها ووجه الإختلاف مع غيرها؟

- **التصور الثاني :الأسئلة التحليلية**

- أي المنطقي تفضلن المنطق التصاعدي أو التنازلي مع التبرير؟
- لماذا يدرس أساتذه المنهجية الفرنسيون المقدمة ضمن الباء ضمن الباء الهيكلي للبحث؟
- إستخدام المراجع، هل يختلف بين وضع الخطة وتحرير المذكرة كيف ذلك؟
- أي التصاميم تفضل: الزمانية، التقنية، الدياليكتيكية؟
- هل تفضل الخطة الثنائية في البحث أم الثلاثية ولماذا؟

وبالله التوفيق

أ.د. شهيدة قادة